

الملائمة بين التعليم والتوظيف كآلية للحد من الفقر في جدة

سمية أبو القاسم على باري

232002452

مشروع تخرج- 1

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د.

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

التاريخ- الفصل الدراسي

جدول المحتويات

3	1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....
4	1.1. المقدمة.....
5	1.2. مشكلة الدراسة.....
5	1.2.1. فجوات على المستوى النظري.....
5	1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي.....
5	1.3. أهمية الدراسة.....
5	1.3.1. على المستوى النظري:.....
5	1.3.2. على المستوى التطبيقي:.....
6	1.4. أسئلة الدراسة.....
6	1.5. أهداف الدراسة.....
6	1.6. فرضيات الدراسة.....
6	1.7. نموذج الدراسة.....
7	1.8. منهجية الدراسة.....
7	1.9. الدراسة الميدانية.....
7	1.10. مخطط المشروع المقترح.....
8	2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة ..

92.1 المقدمة.....

92.2 المتغير المستقل.....

92.3 المتغير التابع.....

92.4 العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.....

102.5 الخاتمة.....

10قائمة المراجع.....

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة:

تعدّ ظاهرة الفقر من أبرز التحديات التنموية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، لما لها من انعكاسات اقتصادية واجتماعية تؤثر في الاستقرار المجتمعي ومستويات الرفاه وجودة الحياة. وقد أظهرت التجارب التنموية أن التعليم يُمثل أحد أهم أدوات التمكين الاقتصادي والاجتماعي، شريطة أن تكون مخرجاته متوافقة مع متطلبات سوق العمل، بحيث يساهم في تعزيز فرص التوظيف وتحسين الدخل، ومن ثم الحد من الفقر بصورة مستدامة.

وتكتسب قضية الملاءمة بين التعليم والتوظيف أهمية متزايدة في ظل التحولات المتسارعة في أسواق العمل، والتطورات التكنولوجية، وتغير طبيعة المهارات المطلوبة. إذ إن ضعف هذه الملاءمة قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة أو التشغيل غير الملائم، خاصة بين خريجي التعليم العام والعالي، مما يحدّ من العائد الاقتصادي للتعليم ويقلل من دوره في تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

وفي هذا الإطار، تبرز جدة بوصفها إحدى المدن الرئيسة في المملكة العربية السعودية، لما تتميز به من ثقل اقتصادي وتنوع في الأنشطة الإنتاجية والخدمية، إلى جانب كونها مركزاً حضرياً يستقطب أعداداً كبيرة من الخريجين والباحثين عن عمل. وعلى الرغم من هذا التنوع الاقتصادي، إلا أن سوق العمل في جدة يواجه تحديات تتعلق بمدى توافق مخرجات التعليم مع احتياجات القطاعات المختلفة، الأمر الذي ينعكس على فرص التوظيف ومستويات الدخل لبعض الفئات، ويزيد من احتمالية التعرض للفقر.

وانطلاقاً من توجهات التنمية الوطنية، ولا سيما مستهدفات رؤية السعودية 2030 التي تؤكد على تنمية رأس المال البشري وتعزيز مواءمة التعليم مع سوق العمل، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور الملاءمة بين التعليم والتوظيف كآلية للحد من الفقر في مدينة جدة، من خلال تحليل العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل المحلي، وبيان أثر هذه العلاقة على فرص التوظيف وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، بما يساهم في دعم السياسات التعليمية والتوظيفية على المستوى المحلي.

1.2. مشكلة الدراسة

أثر هذه العلاقة على فرص التوظيف وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، بما يسهم في دعم مشكلة البحث

على الرغم من الدور المحوري الذي يؤديه التعليم في التمكين الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة، إلا أن هذا الدور يظل مرهوناً بمدى ملائمة مخرجاته لاحتياجات سوق العمل. وفي مدينة جدة، التي تعد من أبرز المراكز الاقتصادية والحضرية في المملكة العربية السعودية، يلاحظ وجود تحديات تتعلق بعدم التوافق الكافي بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل المحلي، سواء من حيث التخصصات أو المهارات المطلوبة.

وقد أسهم هذا الاختلال في محدودية فرص التوظيف الملائم لبعض خريجي المؤسسات التعليمية، وظهور أنماط من البطالة أو التشغيل غير المتوافق مع المؤهلات، الأمر الذي ينعكس سلباً على مستويات الدخل والاستقرار الوظيفي، ويزيد من احتمالية التعرض للفقر، خاصة بين فئة الشباب والباحثين عن عمل. وعلى الرغم من الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز ربط التعليم بالتوظيف في إطار مستهدفات رؤية السعودية 2030، إلا أن الأثر الفعلي لهذه الجهود على الحد من الفقر على المستوى المحلي في مدينة جدة لا يزال غير واضح بشكل كافٍ من خلال الدراسات العلمية المتخصصة.

وتتمثل مشكلة البحث في غياب تحليل علمي دقيق يوضح مدى إسهام الملاءمة بين التعليم والتوظيف في الحد من الفقر في مدينة جدة، من خلال قياس العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل المحلي، وانعكاس هذه العلاقة على فرص التوظيف وتحسين الدخل. ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه الفجوة المعرفية، وتقديم فهم أعمق لدور الملاءمة التعليمية - الوظيفية كآلية للحد من الفقر في السياق الحضري المحلي

1.2.1. فجوات على المستوى النظري

1. غياب إطار نظري تكاملي
تركز معظم الأدبيات على دراسة التعليم أو التوظيف أو الفقر كل على حدة، دون تقديم نموذج نظري يوضح العلاقة التفاعلية بين الملاءمة بين التعليم والتوظيف والحد من الفقر، خاصة في السياق الحضري.
2. قصور توظيف نظريات رأس المال البشري محلياً
على الرغم من شيوع استخدام نظريات رأس المال البشري في تفسير العلاقة بين التعليم والدخل، إلا أن تطبيقها في الدراسات المحلية غالباً ما يفتقر إلى تحليل أثر عدم الملاءمة التعليمية على التعرض للفقر في المدن الكبرى.
3. ضعف المعالجة النظرية للبعد المكاني
تُهمل العديد من الدراسات البعد المكاني عند تحليل العلاقة بين التعليم والتوظيف، ولا تميز بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمدن الكبرى مثل جدة وغيرها من المناطق، رغم اختلاف أسواق العمل فيها.
4. محدودية الدراسات العربية المتخصصة
تُعاني الأدبيات العربية من نقص في الدراسات التي تُوّطر نظرياً مفهوم الملاءمة التعليمية-الوظيفية كآلية مباشرة للحد من الفقر ضمن سياق التنمية الحضرية.

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي

1. ندرة الدراسات الميدانية المحلية
تفتقر المكتبة البحثية إلى دراسات تطبيقية تقيس بشكل مباشر العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل المحلي في مدينة جدة، وأثر ذلك على فرص التوظيف والدخل.
2. ضعف قياس الأثر الاجتماعي للتوظيف
تركز الدراسات التطبيقية غالباً على معدلات التوظيف، دون تحليل كافٍ لأثر جودة الوظيفة واستقرارها على الحد من الفقر.
3. قصور التنسيق بين التعليم وسوق العمل

على الرغم من المبادرات الوطنية الداعمة لربط التعليم بالتوظيف، إلا أن التطبيق العملي على المستوى المحلي في جدة لا يزال يواجه تحديات تتعلق بمواءمة التخصصات والمهارات مع احتياجات القطاعات الاقتصادية.

4. نقص البيانات التفصيلية على مستوى المدينة

تعاني الدراسات التطبيقية من محدودية توفر مؤشرات دقيقة على مستوى مدينة جدة، تتعلق بنوعية التعليم، وأنماط التوظيف، ومستويات الدخل والفقير.

5. محدودية استهداف الفئات الأكثر عرضة للفقير

لا تزال بعض البرامج التعليمية والتوظيفية غير موجهة بشكل كافٍ نحو الفئات الأكثر تأثراً بعدم الملاءمة التعليمية - الوظيفية، مثل الشباب حديثي التخرج والباحثين عن عمل

1.3. أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذا البحث من تناوله لإحدى القضايا التنموية الجوهرية، وهي الحد من الفقر، من خلال دراسة دور الملاءمة بين التعليم والتوظيف كآلية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي. إذ يسلط البحث الضوء على العلاقة بين جودة مخرجات التعليم وفرص التوظيف وتحسين الدخل، بما يعزز فهم الدور الحقيقي للتعليم في تحقيق التنمية المستدامة، ويؤكد أن التعليم الملائم لسوق العمل يُعد عنصراً أساسياً في تحسين المستوى المعيشي وتقليل الفوارق الاجتماعية، لا سيما في البيئات الحضرية.

وتتزايد أهمية البحث في ظل التحولات الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل المتغيرة، والحاجة إلى مواءمة السياسات التعليمية مع متطلبات التنمية المحلية، خاصة في مدينة جدة التي تمثل مركزاً اقتصادياً وخدمياً رئيساً في المملكة العربية السعودية

1.3.1. على المستوى النظري:

تتجلى الأهمية النظرية للبحث في إسهامه في:

1. تعزيز الإطار المفاهيمي للعلاقة بين التعليم والتوظيف والفقر من خلال تقديم معالجة نظرية تكاملية تبرز دور الملاءمة التعليمية -الوظيفية في الحد من الفقر، بدلاً من تناول المتغيرات بشكل منفصل.
2. سد فجوة معرفية في الأدبيات المحلية والعربية عبر دراسة العلاقة بين التعليم والتوظيف والفقر في سياق حضري محدد، وهو ما يثري الأدبيات العلمية ذات الصلة.
3. تطوير تفسير نظري لدور التعليم في التمكين الاقتصادي من خلال توضيح كيف يؤثر عدم التوافق بين التعليم وسوق العمل على الدخل وفرص الخروج من دائرة الفقر.
4. توفير أساس نظري لأبحاث مستقبلية يتيح للباحثين الاعتماد عليه في دراسات لاحقة تتناول قضايا التنمية الحضرية وسوق العمل

1.3.2. على المستوى التطبيقي:

تتمثل الأهمية التطبيقية للبحث في كونه:

1. مسانداً لصناع القرار المحليين عبر تقديم نتائج علمية تساعد في تطوير السياسات التعليمية والتوظيفية بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل في جدة.
2. موجّهاً للمؤسسات التعليمية والتدريبية لمراجعة البرامج والتخصصات الدراسية بما يعزز فرص توظيف الخريجين ويحسن العائد الاقتصادي للتعليم.

3. مساهمًا في تحسين برامج الحد من الفقر

من خلال إبراز دور التعليم الملائم في تعزيز الاستقرار الوظيفي ورفع مستويات الدخل للفئات الأكثر عرضة للفقر.

4. داعيًا للتوجهات الوطنية للتنمية

بما يتوافق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 في تنمية رأس المال البشري وخفض معدلات البطالة وتعزيز المشاركة الاقتصادية

1.4. أسئلة الدراسة

1.5. أهداف الدراسة

1.6. فرضيات الدراسة

1.7. نموذج الدراسة

1.8. منهجية الدراسة

1.9. الدراسة الميدانية

1.10. مخطط المشروع المقترح

2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1. المقدمة:

2.2. المتغير المستقل

2.3. المتغير التابع

2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

2.5. الخاتمة

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- وزارة التعليم. (2022). تطوير منظومة التعليم وربط مخرجاته بسوق العمل في المملكة العربية السعودية. الرياض: وزارة التعليم.
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2023). تقارير سوق العمل والتنمية الاجتماعية. الرياض: الوزارة.
- الهيئة العامة للإحصاء. (2022). مسح القوى العاملة في المملكة العربية السعودية. الرياض: GASTAT.
- السلمي، فهد بن سعد. (2019). مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل وأثرها على البطالة. المجلة العربية للتنمية الاقتصادية، 2(11)، 85-112.
- الحربي، عبد الله بن محمد. (2020). التعليم والتنمية الاقتصادية في الدول النامية. الرياض: دار الزهراء

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Becker, G. S. (1993). Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education (3rd ed.). Chicago: University of Chicago Press
- Psacharopoulos, G., & Patrinos, H. A. (2018). Returns to investment in education: A decennial review of the global literature. Education Economics, 26(5), 445–458
- World Bank. (2018). World Development Report: Learning to Realize Education's Promise. Washington, DC: World Bank
- International Labour Organization. (2020). Global Employment Trends for Youth. Geneva: ILO

ثالثًا: الوثائق والتقارير الوطنية

- رؤية السعودية 2030. (2016). برنامج تنمية القدرات البشرية. الرياض: حكومة المملكة العربية السعودية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2021). تقرير التنمية البشرية. نيويورك: UNDP